

صلاية آسيا

نجحت المنطقة في النجاة من مغبة الأزمة العالمية ولا بد في الوقت الحالي أن تتكيف مع ما يحدث من تحول مالي واقتصادي كبير في جميع أنحاء العالم

زيتي أختري عزيز



زيتي أختري عزيز هي محافظ بنك نيغارا ماليزيا، البنك المركزي الوطني.

وترجع قدرة آسيا على الوساطة في التدفقات الرأسمالية الكبيرة والمتقلبة إلى قوة أساسياتها الاقتصادية وسلامة نظمها المصرفية، والتي تم تعزيزها من خلال تحسين الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر وتعزيز الإشراف التنظيمي والرقابي. كذلك نجد أن مصادر التمويل أصبحت أكثر تنوعاً في أعقاب الجهود المبذولة لزيادة حجم وعروض التمويل في أسواق رأس المال. وقد حافظت اقتصادات المنطقة بوجه عام على أوضاع خارجية مواتية— مع مرونة أسعار الصرف، وارتفاع الاحتياطيات الدولية، وانخفاض الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأجل. وهناك الكثير من الاقتصادات الآسيوية لديها حيز كافٍ للتصرف على مستوى السياسات ومن ثم تتمتع بالمرونة في تنفيذ التدابير المضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية.

وبإشراف العديد من الاقتصادات الآسيوية منذ عام ٢٠٠٩ أيضاً اتخذ تدابير وقائية لمعالجة تزايد الاختلالات المالية من تدفقات رؤوس الأموال الوافدة، الأمر الذي ساهم في قوة النمو الائتماني، وارتفاع ديون قطاع الأسر، وتزايد أسعار المساكن في المنطقة. وشملت تدابير السلامة الاحترازية الكلية تقييد الحد الأقصى لمدة القرض، وتعديل نسب القرض إلى القيمة في عمليات شراء العقارات، واتخاذ تدابير على مستوى المالية العامة مثل رفع الضرائب على التحويلات، وإدخال تعديلات على ضرائب أرباح الممتلكات العقارية.

وأدرك صناع السياسات أن مثل هذه التدابير الوقائية ستسهم في معالجة مواطن الضعف الداخلية. وتم توجيه الجهود أيضاً نحو تقوية أساسيات الاقتصاد الكلي، مع زيادة التركيز على أرصدة الحساب الجاري والمالية العامة. وقام بعض الاقتصادات بتيسير قواعد التصدير، كالضرائب والقواعد المنظمة لتغطية العملة، مع تحسين إدارة سيولة النقد الأجنبي بهدف تقوية مراكزها الخارجية. كذلك أجريت الإصلاحات الضريبية وإصلاحات نظم الدعم لتخفيض حجم العجز والديون الحكومية، كما أدى تحسين الحوكمة وأهداف المالية العامة متوسطة الأجل إلى تعزيز مصداقية هذه التدابير.

ويتبع العديد من الاقتصادات الآسيوية منهجاً للسياسات يتسم بالتدرج والتسلسل ودقة التوجيه. وفي ظل هشاشة التعافي الاقتصادي العالمي، فإن هذا المنهج سيعزز من التعديلات والتصحيحات المنظمة في القطاعات المتضررة. وسوف يتمكن صناع السياسات أيضاً من متابعة تأثير هذه السياسات والمحافظة على مرونة تطبيقها.

ورغم أن السياسات الوطنية تساهم في تقوية الأساسيات الاقتصادية المحلية، فإنها ليست كافية للمحافظة على صلابتها في ظل تزايد الاندماج الذي يسود المناخ الاقتصادي والمالي العالمي. وبالتالي تم توثيق التعاون على المستوى الإقليمي، وخاصة في مجالات الرقابة عبر الحدود والإدارة الموحدة للأزمات بغية التصدي

آسيا في تجاوز الأزمة المالية العالمية وعواقبها بفضل الصلاية التي اكتسبتها على نحو مطرد خلال العقد الماضي. واليوم، تُختبر هذه الصلاية مرة أخرى في ظل ما يجري من تحول ملحوظ في المشهد الاقتصادي والمالي العالمي.

فمع زيادة التعافي الاقتصادي في كبرى الاقتصادات المتقدمة، أصبح انتهاء التيسير النقدي غير التقليدي في هذه الاقتصادات أمراً يستحيل اجتنابه. ورغم أن توقعات العودة إلى تطبيق سياسة نقدية أكثر ميلاً نحو الطابع التقليدي هي انعكاس لتحسن الأوضاع الاقتصادية، فإنها اقترنت بارتفاع في درجة التقلبات، مع انتقال التداعيات إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة. وليس هناك ما يجعل

آسيا، باقتصاداتها المنفتحة للغاية ونظمها المالية متزايدة الترابط عالمياً، بمعزل عن هذه التطورات الخارجية. وسوف تفيد المنطقة من التعافي العالمي، وسوف تساعد قوتها وصلابتها على اجتياز هذه البيئة المالية الدولية الأكثر تقلباً.

إدارة التحول

بعد قرابة ست سنوات من العمل وفق التيسير النقدي الاستثنائي في الاقتصادات المتقدمة—لا سيما من خلال عمليات شراء الأصول واسعة النطاق التي تقوم بها البنوك المركزية لتخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل—يخوض العالم الآن طريقاً لم يطرقه أحد من قبل. وسوف تكون العودة بالسياسة النقدية إلى وضعها الطبيعي بمثابة تحول مليء بالتحديات. فبعد ظهور إشارات باحتمال قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتنفيذ تخفيضات في مستوى التيسير الكمي (المصطلح الذي يستخدمه للتعبير عن السياسة النقدية غير التقليدية) في مايو ٢٠١٣، شهدت اقتصادات الأسواق الصاعدة تحولات كبيرة في مسار تدفقات رؤوس الأموال. وفي غضون ثمانية أشهر، توقف تدفق حوالي ربع رؤوس الأموال التي كانت تتدفق إلى هذه الاقتصادات خلال السنوات الأربعة السابقة. وشهدت عدة اقتصادات—خاصة التي تعاني من عجز أوضاع المالية العامة والحساب الجاري وارتفاع معدلات تضخم—انخفاض كبير في أسعار الصرف وتراجع في أسعار الأسهم والسندات.

ومع ذلك، رغم زيادة التقلبات في التدفقات الرأسمالية والأسواق المالية، فقد تمكنت آسيا من المحافظة على استقرارها الاقتصادي الكلي والمالي. فلم تضطرب خدمات الوساطة المالية—التي تربط بين المدخرين والمقترضين، وظلت الأسر ودوائر الأعمال ذات الجدارة الائتمانية قادرة على الحصول على التمويل. وظل النشاط الاقتصادي في المنطقة بوجه عام بمنأى عن تأثير هذه الأوضاع المالية المتقلبة.



والمؤسسات المالية لبناء سلسلة عرض رأسية شاملة ينتج المشاركون فيها مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات. ونظرا لأن احتياجات التنمية في المنطقة هائلة، فإنها تتيح فرصة كبيرة لزيادة الروابط التجارية والاستثمارية، التي ستحقق منافع من خارج الحدود الإقليمية. وجدير بالذكر أن التكامل بين المؤسسات والأسواق المالية سيتحسن بدرجة ملحوظة في الأجل المتوسط، الأمر الذي سيؤدي إلى تيسير زيادة كفاءة أعمال الوساطة المالية داخل آسيا من خلال زيادة فعالية إعادة تدوير مدخرات الفائض في الاستثمار المُنتج. ونظرا لأن آسيا لديها أعلى معدلات الادخار في العالم، فهي تملك المقدرة على تلبية احتياجات التمويل الضخمة للمنطقة وفق الترتيبات المؤسسية السليمة. وسوف تسهم الجهود المبذولة لزيادة التكامل المالي أيضا في إتاحة الفرصة لزيادة تنوع المخاطر، والمساهمة في زيادة الاستقرار في النظام المالي الإقليمي. ورغم التحول الأخير في مسار تدفقات رأس المال، فإن النظام المالي الإقليمي الأكثر تطورا يطرح خيارات إضافية أمام المستثمرين والمقترضين من أنحاء العالم ويسمح بزيادة فعالية تخصيص الموارد المالية.

ولإطلاق مزيد من إمكانات النمو في المنطقة، من الأهمية بمكان إجراء الإصلاحات لتحقيق النمو القابل للاستمرار وذي الجودة العالية والقادر على احتواء جميع شرائح المجتمع. ويعكف العديد من بلدان آسيا حاليا على تنفيذ مجموعة كبيرة من السياسات الاقتصادية لتمكين المشاركة في حلقات أكثر تطورا من حلقات سلسلة القيمة وزيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر احتواء لشرائح المجتمع. فيجري حاليا تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين شبكات الأمان الاجتماعي، ومعاشات التقاعد، والرعاية الصحية، والتعليم، والإشراك المالي. وتسهم هذه الجهود في زيادة النمو المتوازن والحفاظ على التماسك الاجتماعي.

وفي نفس الوقت، سيؤدي تزايد الاستهلاك إلى فرض ضغوط الطلب على الموارد المحدودة. وبالتالي يجب أن يتصدى جدول أعمال السياسات لمعالجة الأضرار البيئية، والتلوث، وتغير المناخ—من خلال توفير التمويل على أساس قابل للاستمرار، مثلا. وجدير بالذكر أن تزايد التكافل بين بلدان المنطقة سوف يجلب المزايا والمخاطر. ويتمثل التحدي في ضمان تطور العمل الجماعي الإقليمي، لا سيما الترتيبات المؤسسية للتنسيق بين السياسات، على نحو يواكب سرعة التكامل المالي والاقتصادي العالمي.

مستقبل آسيا

تمكنت آسيا من الصمود بصلابة في مواجهة واحدة من أكبر الأزمات المالية العالمية وتبعاتها. وبينما يتحول العالم نحو مناخ اقتصادي جديد يتسم باعتدال النمو، وتباطؤ التجارة العالمية، وزيادة أجواء عدم اليقين والتقلبات، كانت استجابة آسيا استباقية، تميزها زيادة المرونة وبعد النظر. وسوف يفيد الاقتصاد العالمي من آسيا التي تتميز بالصلابة بوصفها مركز حيوي للنمو وقوة داعمة للاستقرار في النظام المالي العالمي. وعلى نفس القدر من الأهمية، إلى جانب التقدم الاقتصادي والاستقرار المالي، فإن مساهمة آسيا يمكن أن تتسع لتصل إلى المشهد العالمي بشأن السياسات بالقدر الصحيح من التمثيل في المحافل العالمية. ■

المرجع:

Kharas, Homi, and Geoffrey Gertz, 2010, "The New Global Middle Class: A Crossover from West to East," in China's Emerging Middle Class: Beyond Economic Transformation, ed. by Cheng Li (Washington: Brookings Institution).

استباقيا للمخاطر التي تهدد الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي على المستوى الإقليمي. ومن شأن الترتيبات متعددة الأطراف لدعم البلدان التي تواجه أزمة في السيولة، مثل ترتيب "التحول إلى العمل متعدد الأطراف بعد مبادرة شيانغ ماي"، وترتيبات التمويل والتسويات التجارية أن تعزز من قدرة المنطقة على تجاوز هذه الظروف المليئة بالتحديات. والمنطقة لديها أيضا الأطر اللازمة لتبادل المعلومات والتحرك الجماعي على مستوى السياسات لمواجهة أي أزمة وشيكة.

إطلاق مزيد من إمكانات النمو

رغم أن آسيا حاليا أكثر استعدادا لمواجهة التحديات الآنية التي تكتنف البيئة العالمية في الوقت الراهن، فإن تركيزها ينصب أيضا على زيادة إمكاناتها الاقتصادية على المدى الطويل.

الميزة الديمغرافية في آسيا هي من أهم أصولها الاقتصادية.

وقد أصبحت المنطقة من أهم المناطق المساهمة في النمو العالمي. فمنذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، باستثناء سنة الأزمة ٢٠٠٩، سجلت آسيا معدل نمو سنوي قدره ٧,٥٪، يمثل ٤٤٪ من النمو العالمي. ونظرا لأن هذه المنطقة تضم ٦٠٪ من سكان العالم، فإنها تمثل مصدرا مهما للإيرادات بالنسبة لكثير من الشركات العالمية. ووفقا لتقديرات البنك المركزي الماليزي (بنك نيغارا ماليزيا) بلغ حجم الطلب النهائي في المنطقة قرابة ٢٠٪ من حجم الإنتاج العالمي في عام ٢٠١٢، بزيادة أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠.

وقد تحقق هذا الأمر، في جانب منه، بزيادة توازن مصادر النمو وتنوعها. وتحقق التنوع أساسا على صعيدين. أولا، انتقلت الاقتصادات من كونها اقتصادات مدفوعة بالصادرات إلى اقتصادات مدفوعة أكثر بالطلب المحلي. وثانيا، ضمن إطار الطلب المحلي، تحولت محركات النمو من القطاع العام إلى القطاع الخاص. ونتيجة لزيادة قوة الطلب المحلي في المنطقة، قامت الدول المختلفة أيضا بتنوع قطاعاتها الخارجية، فتحولت من أسواق التصدير التقليدية في كبرى الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق داخل المنطقة. وبينما زاد حجم تجارة آسيا مع الاقتصادات من خارج المنطقة إلى الضعف منذ عام ٢٠٠٠، فقد زاد حجم التجارة فيما بين بلدان آسيا إلى ثلاثة أضعافه. فهناك أكثر من ٥٥٪ من صادرات آسيا تذهب حاليا إلى بلدان داخل المنطقة. وبالمثل، سجل نشاط الاستثمار بين بلدان المنطقة أيضا زيادة ملحوظة.

وفي المستقبل، ستستمر إمكانات النمو في المنطقة بفضل عدة عوامل أساسية. وعلى وجه التحديد، فإن الميزة الديمغرافية في آسيا هي من أهم أصولها الاقتصادية. ففي العقد الحالي، ظهرت فئة سكانية من الطبقة المتوسطة الشابة وتتزايد أعدادها بغزارة. ومن المتوقع أن يزداد عدد أفراد الطبقة المتوسطة الحالية الذي يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة بحيث يتجاوز الثلاثة مليارات بحلول عام ٢٠٣٠ (دراسة Kharas and Gertz, 2010). ويعمل التوسع العمراني وتطوير البنية التحتية أيضا على تعزيز إمكانات النمو في المنطقة. وسوف تمثل زيادة الطلب الاستهلاكي وازدياد النشاط الاستثماري بمثابة الركيزة لتزايد أهمية الطلب المحلي في آسيا.

وإضافة إلى ذلك، فإن التنوع في آسيا سيستمر في دعم التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي. فالمنطقة تتألف من اقتصادات في مراحل مختلفة من التنمية وتحظى بمجموعة من الموارد الطبيعية الوفيرة. وقد أدى هذا التنوع إلى إتاحة الفرصة لدوائر الأعمال